الجمهورية العربية المتحدة

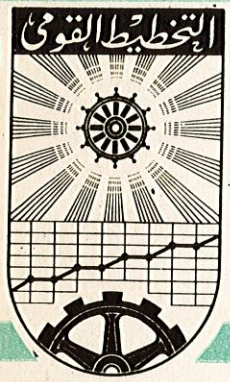

معهد التخطيط القومى

مذكـــــرة ٦١٣

محاضرات فى التخطيط الاقتصادى
للدكتور محمد مبارك حجـــير

مناهج التخطيط الاقتصـــادى

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

مناهج التخطيط الاقتصادى
المحاضرة رقم (١٨)

ينتهج الى التخطيط الاقتصادى مناهج متعددة وتتخذ لاجله تدابير وخطوات متباينة ناتى عليها فيما يلى :

أولا ـ منهاج الطلب النهائى : يتحصل هذا المنهاج فى افتراض مستوى معين من الطلب النهائى المتمثل فى الاستهلاك العائلى والحكومى والاستثمار فى المؤسسات العامة والخاصة والتصدير . ويجرى بعد هذا تقدير زيادة الانتاج فى القطاعات الانتاجية توصلا الى مايوازى الطلب النهائى المحدد .

وتبحث بعد هذا المشروعات والسياسات الواجب اتباعها فى كل قطاع لتحقيق الانتاج المطلوب ومن ثم فانه يمكن التوصل الى الاستثمارات اللازمة لتحقيق اهداف الانتاج مع الاستعانة فى هذا بجداول المستخدم ـ المنتج . ويفترض فى هذا المنهاج ثبات المعاملات الفنية لجدوال التداخل الصناعى ذلك الافتراض الذى لايتواءم مع ظروف اقتصاد سريع التطور اخذا باهداب التصنيع السريع

ويبحث فى هذا المنهاج اعتبار الطلب النهائى وقفا على رفع مستوى الاستهلاك النهائى ام انه يعتمد على مستوى الاستثمار .

ويعتبر تحديد الطلب النهائى ومقداره قرار سياسيا عاما تضعه الدولة .

ثانيا ـ المنهاج التجميعى للمشروعات : يتمثل هذا المنهاج فى تسجيل البيانات عن المشروعات والبرامج التى يمكن ان تؤدى الى زيادة الانتاج القومى خلال الخطة استنادا الى الدراسات الفنية ومعاملات رأس المال واهمية المشروعات من وجهة النظر الخاصة بالامكانيات الانتاجية الفعلية والممكنة بسبب وخلال تطبيق الخطة الاقتصادية .

ولا توضع فى هذا المنهاج قيود للهيئات على حجم الانتاج او توزيع الاستثمارات او اختيار انواع المشروعات .

ويؤخذ بعد هذا فى تجميع البرامج من مختلف الهيئات والقطاعات ثم تدرس استنادا الى هذه البرامج المجمعة مستويات الاستهلاك الجماعى والفردى والاستثمار التى يمكن ان تتم بناء على المشروعات المقدمة .

وتبحث الامكانيات التصديرية والاستيرادية والتمويلية والامكانيات الفنية والادارية للتنفيذ ثم تقام موازنات سلعية على اساس مصادر واستخدامات اهم السلع وكذلك موازنات تمويلية للوقوف على القدرة على تمويل الاستثمارات ومصادر هذا التمويل ٠

وتقوم هيئة التخطيط فى هذا المنهاج مقام وزارة الخزانة حيث تجرى تقديرا للمشروعات خلال سنوات الخطة ثم تعقد الموازنة العامة بين اجمالى تكاليف المشروعات فى مختلف القطاعات وبين جملة التمويل المتاح ٠

ويعاب على هذا المنهاج ولا مايفترض فيه من ان النسب والمعاملات القائمة فى الاقتصاد عند تقدير المشروعات ودراستها تظل ثابتة خلال سنوات الخطة — الامر الذى لايتفق مع اعتبارات زيادة القوى العاملة والمستلزمات وتقدم الانتاجية ٠

كذلك فانه يؤخذ على هذا المنهاج انه لاتستخدم فيه المفاضلة بين المشروعات فى القطاعات المختلفة — اى ان كل قطاع يتقدم بمشروعاته التى يرى انها تحقق الانتاج والاستثمار المحددين فيه ووفقا لاهميتها فى نظره دون اجراء مفاضلة ووضع نظام اولويات فيما بين هذه المشروعات على مستوى الاقتصاد القومى ٠

ثالثا — منهاج الحدود : ويتحصل هذا المنهاج فى وضع حدود للتصرف فى السنوات المقبلة بحيث يتم التصرف فى النشاط الاقتصادى القومى داخل هذه الحدود ٠

والدولة هى التى تضع الحدود المذكورة على اسس واعتبارات سياسية تختلف وفقا لدوال التفضيل فى المجتمع ودرجة التقدم الصناعى والاجتماعى فمثلا فى الدول الصناعية يحدد شرط المحافظة على التوظف الكامل فتختار المشروعات والسياسات الاستثمارية والاستهلاكية والانتاجية والعمالية فى حدود ضمان تحقيق التوظف الكامل وذلك مع معاملات تفضيل تحدد وتستنتج وفقا للاوضاع والظروف السائدة فى الدولة ٠

وقد تتمثل هذه الحدود فى عدم زيادة الاقتراض من العالم الخارجى عن حد معين — اى السير فى التنمية الاقتصادية بأقصى معدل ممكن بشرط عدم زيادة المديونية مع العالم الخارجى او بشرط عدم ارتفاع الاسعار عن طريق موازنة العرض والطلب فتصمم مجموعة المشروعات والسياسات التنفيذية الواجبه الاتباع لزيادة التنمية مع عدم الاخلال بالحدود السياسية التى تستقر عليها الحكومة ٠

ويلاحظ انه لاتحدد فى هذا المنهاج ـ بعكس سلفيه ـ اهداف ثابتة للانتاج او الاستثمار ولايشار الى زيادة الدخل القومى وانما يعتمد على القيام بتصرفات معينة فى نطاق حدود سياسية ثابته ومحددة تؤدى الى اقصى زيادة للدخل القومى .

ويتضمن هذا المنهاج اقامة مفاضلة بين مجموعة كبيرة من السياسات والمشروعات للتوصل من بينها الى مايكفل تحقيق اسرع معدل نمو دون اخلال بالحدود السياسية المختارة .

هذا ، ويمكن القول عموما بان المنهاج الاساسى للتخطيط الاقتصادى الذى يطبق فى الاقتصاديات الاشتراكية يتضمن .

اولا ـ اختيار المعايير المتضمنه لدوال التفضيل الاجتماعية الخاصة بشتى تقسيمات الموارد على الاستخدامات .

ثانيا ـ التطبيق الفنى للمعايير المختارة .

وقد تقف عملية التخطيط الاقتصادى عند حد تطبيق الناحية الاولى الانفة الذكر الخاصة بتطبيق المعايير الاجتماعية للكفاية الاقتصادية لاختيار أكثر القرارات صلاحية لاستخدام الموارد على النحو الذى يحقق اقصى ناتج قومى مع اقل فقد للموارد الانتاجية والطبيعية والبشرية فى الحدود التى يسمح بها مبدأ مستوى التوظف وميزان المدفوعات .

ويلاحظ انه فى هذه الحالة تستبعد المعايير الشخصية للكفاية الاقتصادية ويعتمد على تجميع القرارات الاقتصادية وعدم تعارضها .

وقد تذهب عملية التخطيط الاقتصادى الى حد الاختيار الامثل للقرارات الاقتصادية والاجتماعية والتى تتضمن :

اولا ـ تطبيق معايير الكفاية الاقتصادية التى تسهم بصيغة ايجابية فى الناتج القومى بحيث يفوق عائدها الاجتماعى تكلفتها الاجتماعية وكذلك تتضمن .

ثانيا ـ تطبيق معايير التفضيل الاجتماعى التى تؤدى الى الوضع الاقتصادى والاجتماعى الذى يستهدفه المجتمع .

ويمكن القول عموما بان طريقة تصميم الخطط فى الاقتصاديات المخططه مركزيا يصح ان توصف بانها وسيلة تقديرات متتابعة تنفذ فى مراحل متعددة الى ان يتم تحقق خطة متناسقة تصور حلا امثل لموضوع التنمية الاقتصادية المعجله .

ومن اجل هذا يقوم الجهاز المركزى للتخطيط باعداد اطار كمى للخطه يتضمن ارقام رقابة تشتمل على مايأتى :

١ـ اهداف الانتاج المستخدمة فى المرحلة المبدئية كخطوط قيادة عامة اكثر منها توجيهات.

٢ـ قيود محددة لمقادير المعدات والمواد الخام والعمال وغيرها من المستخدمات مما يكون منهاجا للمؤسسات خلال الخطة.

ويعتمد الجهاز المركزى للتخطيط فى هذه الاعمال التحضيرية على تحليلات للمدة السابقة على الخطة الجارية وعلى تماذج اقتصادية عملية توضح العلاقات العامة بين المؤشرات الكلية.

وتصمم هذه التماذج وتراجع على اساس الحسابات الاكثر تفصيلا للمؤشرات القطاعية والنشاطية.

وبناء على تحليل التنمية فى الفترة السابقة تستنبط المؤشرات الاولية لفترة الخطة الجارية وكذلك البيانات المتعلقة بالاتجاهات والعوامل المعجلة او المعطلة للنمو. ويعار اهتمام كبير للعوامل المثبطة نظرا لان المعدل العام للتنمية خلال فترة الخطة يعتمد على حلول للمشاكل التى تثيرها. ويكون للبيانات المستقاه من تحليل الاتجاهات الماضية اهمية كبيرة فى التعرف على الصناعات التى يعتبر نموها هاما للتوسع العام للاقتصاد القومى. وهذه تسمى احيانا بالروابط القائدة للخطة نظرا لانها تبين الى حد ما نظام العلاقات المتبادلة فيما بين مؤشرات الخطة.

واذا ما اخذنا فى الاعتبار مستوى التنمية عند بداية فترة الخطة والاتجاهات والعوامل الهيكلية التى يظهرها التحليل فانه يمكن تصميم انموذج عام شامل للتنمية الاقتصادية خلال الفترة المقبلة.

ويعتمد فى تصميم هذا الانموذج على نظام المؤشرات فى الحسابات القومية.

ويلاحظ ان الوسيلة العادية لحساب هذه المؤشرات فى المرحلة الاولية ليست وسيلة خطية مصممة بمعاملات عديدة مؤسسة على تحليل التغيرات فى العلاقات المتبادلة الملاحظة فى الفترة السابقة وتؤسس هذه الحسابات على بيانات الانتاج والتوظف وانتاجية العمال ونسب انتاجية رأس المال والاستهلاك والاستثمار.

ويمكن ان نسوق مثالا لهذه الحسابات بما يؤسس على ميزان موارد العمل الذى يتكون من البيانات الديموغرافية ويوضح اجمالى السكان فى سن العمل والسكان العاملين وتوزيع العمال قطاعيا.

ويمكن ان نستنبط من ذلك الزيادة التقديرية فى اجمالى عدد العمال وتحضر التقديرات للقطاعات الانتاجية وغير الانتاجية ويؤدى تقدير العمال فى القطاعات الانتاجية بالاضافة الى الزيادة المقدرة فى انتاجية العمل الى امكان تحديد الزيادة الكلية فى حجم الناتج القومى. ويحدد حجم ونمو رأس المال الثابت والاستثمار الكلى المتطلبين للزيادة المقدرة بناء على تحليل الاتجاهات فى الاستثمار على

اساس كل وحدة من الزيادة فى الناتج الاجتماعى • ويقدر نمو الانفاق الجارى بعد ذلك على اساس الاتجاهات المستقبلة •

ومن ثم تتحدد العناصر الاساسية فى ميزان الناتج الاجتماعى والدخل القومى ، ويعتبر هذا اساسا لتقدير النمو المحتمل للاستهلاك والمواءمة المتبادلة لجميع العناصر فى الميزان •

ومن المعلوم ان الناتج الاجتماعى فى الاقتصاديات الاشتراكية يكون مساويا لمقدار القيم الاجمالية لانتاج جميع السلع والخدمات الانتاجية ويراجع هذا الميزان ويعدل على اساس تحليل العلاقات الهامة بين القطاعات والتى يكون لها تأثير حاسم على مزيد من النمو والتى كانت خلال الفترة السابقة تحدد النمو المحتمل للاقتصاد القومى •

وهذا النمط من التخطيط والتحليل فى المرحلة المبدئية لوضع الخطة التى يقوم بها جهاز التخطيط المركزى يمثل احدى نقط البدء للاجهزة العليا فى اعداد توجيهاتها •

وتوضع هذه التوجيهات المستنبطة من التحليل الشامل لاهداف واحتياجات التنمية للمجتمع مع الاخذ فى الاعتبار بالاحتياجات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وكذلك العلاقات السياسية الدولية •

ويلاحظ ان اجهزة التخطيط العليا تقرر سلفا الاجراءات والتوقيت المناسب لاعداد الخطة الاقتصادية الشاملة •

ويمكن ان يقسم اعداد الخطة الى المراحل التالية :

١ـ اعداد شكل الجداول

٢ـ الاوامر والمؤشرات لاستخداماتها •

٣ـ تقرير وتحليل نتائج تنفيذ الخطة عن الفترة السابقة •

٤ـ اعداد توجيهات او ارقام رقابة لاعداد الخطة •

٥ـ اعداد واقرار الخطة •

ويلاحظ انه يصعب من الناحية العملية فصل احدى هذه المراحل عما عداها • واية ذلك اقتران اعداد الخطة الجديدة بالمراجعة المستمرة وتصحيح الارقام عن تنفيذ الخطة السابقة •

ونرى ان تشير ان منهاج التخطيط المطبق فى الاقتصاديات الرأسمالية يعتمد اساسا وبصفة عامة على استغلال الحوافز حيث تنشد الدولة مستوى اقتصاديا معينا ولكنها لاتتخذ خطوات ايجابية مباشرة من اجل التوصل اليه اكتفاء بغرس وتحريك الحوافز الاقتصادية لدى الوحدات الاقتصادية

بحيث تحاول هى تحقيق المستوى المنشـــــود .

وقد ترسم الحكومة نماذج اقتصادية مشتملة على ادوات تغيير الوضـع الاقتصادى ومـــــدى التغيرات التى يمكن للوحدات الاقتصادية ان تجريها فيها تحقيقا للمركز الاقتصادى الذى تتغياه الدولة .

ويستخدم هذا المنهاج فى اليابان واندونيســيا وسـيلان وقد تعتمد على اجراء ايجـــابى يتحصل فى انه ـ توصلا لاحداث تغيير معين فى ظاهرة اقتصادية تحدد علاقة تربطها بأداة تؤثـــر فيها مباشرة ثم يجـرى تغيير معين فى هذه الاداة بحيث يقضى الى التغيير فى الظاهرة الاقتصـــادية على النحـــو المنشـــود وذلك دون حساب صلاحية اجراء تغـــيير الظاهـــرة دون مراعـــاة للتنســـيق من هذا الاجـــراء والاجـــراءات الاخرى التى تحدثها باقى الاجهزة فى الظـــواهر الاقتصـــادية المختلفـــة .

وتستخدم هذه الطريقة لدفـع التنمية الاقتصادية ولاقامة الصناعات الناشـــئة .